

Distr.: General
4 August 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الفريق العامل لما قبل الدورة
الدورة السابعة والثلاثون
١٥ كانون الثاني/يناير - ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧

قائمة بالقضايا والأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالنظر في التقارير الدورية كازاخستان

نظر الفريق العامل لما قبل الدورة في التقرير الدوري الثاني لكازاخستان
(CEDAW/C/KAZ/2).

الدستور والقوانين والآلية الوطنية

١ - يذكر التقرير في الصفحة ٢٢ أنه "وفقاً للمادة ٤ من دستور جمهورية كازاخستان، فإن جميع الاتفاقات الدولية التي تصدق عليها جمهورية كازاخستان تصبح جزءاً من القانون الساري وتنفذ وجوباً" وأن "مفهوم 'التمييز' الوارد في المادة ١ من هذه الاتفاقية يمكن أن يستخدم في الممارسة القضائية". وطلبت اللجنة في تعليقاتها الختامية في عام ٢٠٠١ معلومات عن سبل الانتصاف المتاحة للمرأة فيما يتعلق بانتهاك حقوقها التي تحميها الاتفاقية^(١). ويرجى تقديم معلومات عما إذا قد رفعت قضايا من جانب نساء تعرضن للتمييز وعما أسفرت عنه هذه القضايا، بالإضافة إلى وسائل الانتصاف الإدارية أو غيرها من وسائل الانتصاف المتاحة لضحايا التمييز من النساء.

٢ - ويرجى تقديم معلومات عن حالة مشروع القانون المتعلق بالمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص، وتقديم تفاصيل عن محتوياته وآليات الإنفاذ.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٨ (A/56/38)، الجزء الأول، الفقرة ٨٨.



- ٣ - ويذكر التقرير في الصفحتين ١٢ و ٢٧ أنه رغم إجراء التحليل الجنساني للتشريعات، فإنه يجب أن يتم بطريقة أكثر انتظاما وتكاملا. ويرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذت تحقيقا لهذه الغاية.
- ٤ - ويرجى تقديم مزيد من المعلومات عن تنفيذ مفهوم السياسة الجنسانية وخطة العمل الوطنية لتحسين وضع المرأة، وآليات رصد وتقييم تنفيذها وفعاليتها.
- ٥ - ويرجى تقديم تفاصيل عن أي شكاوى تتعلق بانتهاكات حقوق المرأة تلقاها الممثل [أمين المظالم] المعني بحقوق الإنسان.
- ٦ - وأوصت اللجنة في تعليقاتها الختامية في عام ٢٠٠١ بأن تقيّم الحكومة الموارد المتاحة للآلية الوطنية للنهوض بالمرأة وتزودها بالموارد البشرية والمالية اللازمة لكي تضطلع بدور قيادي في تنفيذ سياسة النهوض بالمرأة^(٢). ويرجى بيان التدابير المتخذة الرامية إلى تعزيز الآلية الوطنية.
- ٧ - ويذكر التقرير في الصفحة ١٢ تعيين منسقين للقضايا الجنسانية في جميع الهيئات الحكومية. ويرجى تقديم معلومات عن عملهم وعن مستويات سلطتهم وعن أثرهم.
- ٨ - ويرجى تقديم معلومات عن تنفيذ نتائج البرامج المدرجة في إطار برنامج دعم الدولة للمنظمات غير الحكومية في جمهورية كازاخستان للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ ومفهوم دعم الدولة للمنظمات غير الحكومية في جمهورية كازاخستان.
- ٩ - ويرجى الإشارة إلى الأثر المترتب على المرأة من برنامج الحد من الفقر في جمهورية كازاخستان للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، المشار إليه في الصفحة ١٩ من التقرير، وأيضا تقديم معلومات عن المؤشرات الجنسانية المدرجة في خطة التنمية الاستراتيجية لكازاخستان حتى عام ٢٠١٠، المشار إليها في الصفحة ١٨.

المشاركة السياسية وصنع القرارات

- ١٠ - يذكر التقرير في الصفحة ٢٧ أن "الوقت لم يمن بعد للحديث عن تحقيق مساواة حقيقية للمرأة في هياكل السلطة، ولا سيما في مستوياتها العليا. فالنساء... لا يشكلن سوى ١١,١ في المائة من مجموع عدد المديرين على مستوى صنع القرار". وتشدد اللجنة في توصيتها العامة ٢٥ على أن التدابير الخاصة المؤقتة تشكل جزءا من استراتيجية ضرورية للإسراع بتحقيق المساواة الفعلية للمرأة وينبغي تمييزها عن السياسات الاجتماعية العامة

(٢) المصدر نفسه، الفقرة ٩٤.

الدائمة الرامية إلى تحسين حالة النساء والفتيات. ومع أخذ هذا الفارق في الاعتبار، يرجى تقديم معلومات عما إذا كانت الحكومة قد نظرت في اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة وفقا للفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية لتحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامية، لا سيما على المستويات العليا، بما في ذلك في برلمان كازاخستان والحكم المحلي والهيئات الأخرى، والسلوك الدبلوماسي والوكالات التنفيذية التابعة للدولة.

١١ - ويرجى تقديم معلومات عن مشاركة المرأة في السلطة القضائية، تشمل عدد النساء، مقارنة بعدد الرجال، في مختلف مستويات السلطة القضائية.

العنف ضد المرأة

١٢ - يرجى تقديم معلومات عن حالة مشروع القانون المتعلق بالعنف المنزلي.

١٣ - وأوصت اللجنة في تعليقاتها الختامية في عام ٢٠٠١ بإخضاع جميع موظفي الحكومة، وخاصة المسؤولين عن إنفاذ القوانين وأعضاء سلك القضاء والأخصائيين الصحيين، للتدريب فيما يتعلق بمراعاة المنطور الجنساني لإطلاعهم على جميع أشكال العنف ضد النساء^(٣). ويذكر التقرير في الصفحة ٣٥ تنظيم بعض الدورات التدريبية، مثلا في إطار أحد مشاريع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ويرجى تقديم معلومات عما إذا كانت قد اتخذت خطوات لتنفيذ هذه التوصية بكيفية منتظمة ومطردة.

١٤ - ويرجى تقديم معلومات عن التوصيات التي اعتمدت لتحسين الممارسات القضائية المتعلقة بالعنف ضد المرأة، المشار إليها في الصفحة ٣٤ من التقرير، وعن تنفيذها.

الاتجار بالنساء

١٥ - يذكر تقرير المقرر الخاص لعام ٢٠٠٣ المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه أن كازاخستان تشكل مصدرا ومعبرا وبلدا مقصدا للنساء والرجال المتاجر بهم لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل^(٤). ويرجى تقديم بيانات عن عدد النساء والفتيات المتاجر بهن من كازاخستان وعبرها.

١٦ - ويذكر التقرير في الصفحة ٣٤ أنه "قد اعتمدت توصيات معينة لتحسين القوانين الوطنية الخاصة بحماية ضحايا الاتجار داخل البلد وخارجه، ومساعدتهم في العودة إلى الوطن،

(٣) المصدر نفسه، الفقرة ٩٦.

(٤) E/CN.4/2003/75/Add.1، الفقرة ١٠٥٤.

وإعادة إدماجهم في المجتمع“. ويرجى تقديم تفاصيل عن هذه التوصيات وتنفيذها، وعن برامج الدعم والمساعدة المتاحة لضحايا الاتجار.

١٧ - ويذكر تقرير المقرر الخاص لعام ٢٠٠٣ المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه أنه ”بوصف الفساد جانبا من جوانب الاتجار فإنه يشكل حسب ما يقال مشكلة على العديد من المستويات“^(٤) فما هي الإجراءات التي تتخذ لضمان فعالية إنفاذ القانون ومحاكمة المتجررين وإدانتهم؟. ويرجى تقديم معلومات عن عدد المذنبين الذين حوكموا وأدينوا في هذا الصدد.

القوالب النمطية والتعليم

١٨ - يذكر التقرير في الصفحة ٤٣ أن ”لشابات [يخترن] مجال التعليم مهنة لهن (٨٦) في المائة)، في حين يختار الشبان هندسة الكهرباء (٩٤ في المائة). ويدل هذا المؤشر على النمطية الراهنة لأدوار الجنسين في مجتمع كازاخستان“. فما هي التدابير التي اتخذت لتشجيع المرأة على متابعة دراسات ومهن غير تقليدية؟

١٩ - ويبين الجدول ٩ في الصفحة ٤٨ أن الأساتذة في مؤسسات التعليم العالي في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ كانوا يشملون ١٨,٦ في المائة من النساء و ٨١,٤ في المائة من الرجال. فما هي التدابير التي اتخذت لزيادة عدد الأساتذة من النساء في هذه المؤسسات؟

العمالة

٢٠ - على نحو ما أشار إليه التقرير، ما زالت الفجوة كبيرة ما بين مرتبات النساء ومرتبات الرجال. ويذكر التقرير في الصفحة ٥٧ أن ”السبب هو أن المرأة، كقاعدة، تعمل في وظائف قليلة الأجر، حتى في القطاعات النسائية تقليديا، كالرعاية الصحية والتعليم“. وقد أوصت اللجنة في تعليقاتها الختامية في عام ٢٠٠١ بزيادة الأجور في القطاعات التي تهيمن عليها المرأة بغية تقليص التفاوت في الأجور بين هذه القطاعات وتلك التي يهيمن عليها الرجل^(٥). ويرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذت لتنفيذ توصية اللجنة.

٢١ - ويذكر التقرير في الصفحة ٥٤ أن ”للبطالة، كما من قبل، وجه نسائي“. ويرجى تقديم معلومات عن حالة مشروع قانون العمل، الذي يتوخى اتخاذ تدابير تتعلق بالتدريب المهني وإعادة التدريب والتنسيب في الوظائف، على النحو المبين في الصفحة ٥٦، وأيضا بيان

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٨ (A/56/38)، الجزء الأول، الفقرة ١٠٢.

الخطوات التي اتخذتها الحكومة لاستعراض هيكل نظام الاستحقاقات الاجتماعية وتشريعات حماية العمال بقصد التقليل من الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في سوق العمل، على نحو ما أوصت به اللجنة في تعليقاتها الختامية لعام ٢٠٠١^(٥).

الصحة

٢٢ - يذكر التقرير في الصفحة ٦٨: "إننا بحاجة إلى تكثيف الجهود لتعميم الحصول على خدمات تنظيم الأسرة ونشر الوعي - وبخاصة بين تلاميذ الصفوف العليا وطلبة المستوى الأعلى - بالضرر الناجم عن الإجهاض وعواقبه". ويرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذت تحقيقاً لهذه الغاية.

٢٣ - ويشير التقرير في الصفحة ٨ إلى القوانين الجديدة "الرامية إلى حماية صحة المرأة والطفل"، بما في ذلك القوانين المتعلقة بإعادة تأهيل مدمني المخدرات طبياً واجتماعياً، وبمكافحة التدخين والحد منه، وبمكافحة الأمراض الناجمة عن نقص اليود، وبالحقوق الإنجابية للإنسان وضمانات إعمالها. ويرجى تقديم معلومات عن تنفيذ هذه القوانين وعن أثرها على النساء والفتيات.

٢٤ - ويذكر التقرير في الصفحة ٧٣ أن "العقبات الرئيسية التي تواجه سكان الريف هي المسافة البعيدة بين المكاتب القروية ومستشفى المقاطعة المركزي، وقلة تنوع وسائل منع الحمل في شبكة الصيدليات، وانخفاض مستوى الوعي وعدم الاهتمام لدى الناس فيما يتعلق بصحتهم". فما هي الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتخطي هذه العقبات، لا سيما فيما يتعلق بالمرأة الريفية؟

تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠

٢٥ - يرجى بيان ما أُحرز من تقدم نحو قبول تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية.